الجمعية الفقهية السعودية

لا تنسوني من دعائكم
وقف خادم الحرمين الشريفين
الملك عبدالله بن عبدالعزيز والدته

مجلة الجمعية الفقهية السعودية

مجلة علمية محكمة متخصصة في الفقه وأصوله

تصدر عن الجمعية الفقهية السعودية

العدد السادس والستون - شوال- ذو الحجة - ١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

ملخصات البحوث المنشورة في العدد (٦٦)

طبع على نفقة
وقف خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والدته

علم أصول الفقه من نظم النُّقَايَة

نظم: عبدالرؤوف بن يحيى الواعظ (ت:٩٨٤)

دراسةً وتحقيقًا

إعداد:

د. مشاري عبدالرحمن عبدالله الدليمي

الأستاذ المساعد بقسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة

بجامعة الكويت

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله، وصحبه، وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين أما بعد...

فهذا تحقيق لقسم من نظم النُّقاية يختص بعلم أصول الفقه، لناظمه الشيخ: عبد الرؤوف بن يحيى الواعظ.

والنُّقاية التي ألفها السيوطي –رحمه الله– جامعة علوم الشريعة واللغة مما يحتاجه طالب العلم في بداية الطلب، فهو كتاب تأصيلي للمراحل الأولى من الطلب، وقد أحسن تصنيفه –رحمه الله–، فلم يُتعِب به الطالبَ المبتدي، ولم يُمِلَّ منه الطالبَ المنتهي.

وجرت عادة أهل العلم نظم منثور النفيس من المتون، رجاء أن يعم النفع بالنظم كما عم النفع بالنثر، ولذا جاء هذا النظم بأحسن عبارة، فلا إطنابٌ ممل، ولا إيجاز مخلٌ، لم يزد فيه –إلا قليلًا– على ما قرره السيوطي في نثره، وكأنه قلبه نظمًا.

ويعمد هذا البحث إلى دراسة وتحقيق (علم أصول الفقه من نظم نُقاية العلامة جلال الدين السيوطي)، والذي حوى أربعة عشر علما في فنون الشريعة وخوادمها، وهو متن مختصر نافع مفيد للمبتدئين في علوم الشريعة، للناظم: عبد الرؤوف بن يحيى الواعظ المكي (ت: ٩٨٤هـ).

وبلغت أبيات قسم أصول الفقه من هذا النظم المحقق تسعة وسبعين (٧٩) بيتًا على بحر الرجز، بسبك بديع، ونظم رشيق، لعالم جليل اشتهر في زمانه، ولم يبلغنا من ترجمته إلا نزر يسير.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وفصلين: أولهما: لدراسة النظم، وثانيهما: لتحقيق النظم، وخاتمة بأهم النتائج، وفهارس خادمة للبحث.

وقد اعتمدت في تحقيق هذا النظم على أربع نسخ خطية جيدة، مع العناية بضبط النسخ سوى الواضح منه، وأخليت الهوامش من التعليق بما سوى الفرق بين النسخ إلا ما دعت الحاجة إليه.

أبرز النتائج:

- صحة نسبة النظم لناظمه.
- إثبات سلامته من الحشو والتعقيد مقارنة بأصله النُّقاية.
- ثبوت أهلية الناظم بجمع ما تفرق من ترجمته.

التوصيات:

- تحقيق باقي علوم النظم.
- التفتيش عن تراث هذا العالم -وقد وجد بعضه.
- تحقيق شروحات النظم -وقد وجد بعضها-.

الأقوال التي لم يُسبق إليها الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ

جمعًا ودراسة

إعداد:

د. عبدالرحمن بن فؤاد بن إبراهيم العامر

الأستاذ المشارك بقسم الفقه في كلية الشريعة

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه والتابعين، وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وسلَّم تسليماً كثيرًا؛ أما بعد:

فمما عُلِم من سمات نظر الإمام أحمد رحمه الله الفقهي: بناؤه على الدليل، واقتفاؤه للأثر، ومنابذته للتقليد، واجتنابه للشذوذ؛ كيف لا؟! وقد قال لعبد الملك بن عبد الحميد الميموني: "يا أبا الحسن، إياك أن تتكلَّم بكلمةٍ واحدةٍ ليس لك فيها إمام".

ونظائر هذا من المنقول عنه -كما يقول ابن حامد- كثير؛ "كلٌّ بالحثِّ منه على الاتباع، وألا يُقدِمُ على جواب لم يُسبق به، وألا يُحْدِثَ مذهبًا لم يتقدَّم به"؛ فقد قال مرّة: "إن استطعتَ أن لا تحكَّ رأسك إلا بأثرٍ فافعل"، ونقل عنه حنبل قوله: "ينبغي لمن أفتى أن يكون عالماً بقول مَن تقدَّم، وإلا فلا يُفتي".

ومن أهم نتائج البحث:

أولاً: مِن أول مَن وقفتُ عليه من العلماء ممن نبَّه إلى ظاهرة سبق بعض المجتهدين إلى أقوالٍ لا يُعلم من سَبَقهم إليها: أبو محمد ابن حزم، ثم ابن القيم، والذهبي؛ ويحتمل عندي أن ابن القيم أفاد في الباب من ابن حزم من غير إشارة إليه.

ومما لحظته في سياق تناولهم للظاهرة أن نَفَس ابن القيم في توصيفها إلى ابن حزم أقرب منه إلى شيخه؛ شيخ الإسلام، الذي لم أقف له فيها إلا على ما حكاه عنه ابن القيم.

ثانياً: اختلف أصحاب الإمام أحمد رحمه الله في توجيه مقالته للميموني: "إيَّاك أن تتكلَّم في مسألة ليس لك فيها إمام"؛ فمنهم: من حملها على التوقُّف في المسألة الحادثة التي ليس فيها قول لأحد؛ سواء كانت من مسائل الأصول، أو الفروع. ومنهم: من حملها على كراهة الجواب عن المسألة التي لم تقع بعدُ. وحملها أبو عبد الله ابن حامد على:

الحادثة التي ليس فيها قول لأحد؛ سواء كانت من مسائل الأصول، أو الفروع. ومنهم: من حملها على كراهة الجواب عن المسألة التي لم تقع بعدُ. وحملها أبو عبد الله ابن حامد على: الحثِّ على الاتباع لأثر من سَلَف، لا المنع من الاجتهاد، والمصير إلى موجب الدليل.

ثالثاً: كما اختلف أصحاب الإمام أحمد رحمه الله في الاجتهاد في النازلة التي لم يسبق الحكم فيها؛ فمنهم: من ألزم المجتهد بالتوقُّف فيها مطلقا؛ سواء كانت من مسائل الأصول، أو الفروع. ومنهم: من أجاز له الاجتهاد فيها مطلقا. ومنهم: من فرَّق بين مسائل الأصول والفروع؛ فما كان من مسائل الأصول: فليس له الاجتهاد فيها، وما كان من مسائل الفروع: فله أن يجتهد فيها.

ومما يُقَوِّي القول بجواز الاجتهاد فيها: ما تفرَّد به الإمام أحمد رحمه الله في المحنة من مسائل الأصول، مما وافق ظاهر النص، فلم يعتبر مخالفة الناس جميعا له، كما أنها جادة الأئمة من السلف والخلف -كما قال ابن القيم-.

رابعاً: منع إحداث قول ثالث هو منصوص الإمام أحمد رحمه الله، لم يختلف في هذا أصحابه، إلا أن أبا الخطاب خرَّج من قول الإمام في الجُنب: "يقرأ بعض آية، ولا يقرأ آية؛ لأن الصحابة قال بعضهم: لا، ولا حرفاً، وقال بعضهم: يقرأ ما شاء، فقال هو: يقرأ بعض آية" رواية بجواز إحداثه، وحَمَل المجد ابن تيمية ذاتَ الرواية على القول بالتفصيل؛ فما رفع ما اتفق عليه القولان السابقان؛ مُنِعَ من إحداثه، وما لم يرفع ما اتفق عليه القولان السابقان؛ جاز إحداثه-، وهذه ظاهر طريقة القاضي.

خامساً: سبق الإمام أحمد رحمه الله إلى أقوال ثلاثة لم يسبقه إليها أحد ممن تقدَّمه من المجتهدين:

أولها: إقعاد المبتدأة أول ما ترى الدم يوماً وليلة، ثم تغتسل وتُصلي بعد ذلك وإن هي رأتِ الدم.

ثانيها: أن السُّنة في حقِّ المتمتع الطواف بالبيت يوم النحر مرتين؛ الأول للقدوم والآخر للإفاضة.

ثالثها: الحكم بإسلام أولاد أهل الذِّمة الصغار عند موت آبائهم.

نبَّه على سبْقِهِ إليها أئمة محقِّقُون من أصحابه؛ فنبَّه الموفق ابن قدامة على سبْقه إلى القول الثاني، ونبَّه شيخ الإسلام على سبْقه إلى القولين الأول والثالث.

سادساً: اعتمد الإمام أحمد رحمه الله في المسألة الثانية والثالثة على النصِّ؛ ولسان حاله: أننا "في مخالفتنا لمن ليس قوله حُجَّة أعذر من المخالف لمن قوله حُجَّة؛ فإن كانوا معذورين في مخالفة الدليل لقول من بلغتهم أقوالهم مع أنهم ليسوا كل الأمة فنحن في مخالفتهم لقيام الدليل أعذرُ عند الله ورسوله منهم".

وأما مأخذه رحمه الله في المسألة الأولى فهو: الاحتياط، إلا أنه جاء عنه فيها ما يحتمل أنه مسبوقٌ إليه، والله أعلم.

هذا؛ وقد أبانت مسائل البحث عن تعظيم الإمام أحمد رحمه الله للنصِّ الشرعي، وانقياده له، ووقوفه عند حدوده، وعدم تأويله، كما كشفت عن استقلاله عن إخوانه من الأئمة، وانفراده عنهم بنظرات وأفكار واجتهادات فقهيَّة لم يَسْبِق إليها أحدٌ منهم.

وختامًا؛ فإن البحث في أقوال الأئمة والفقهاء التي تنضوي تحت هذا السياق؛ جمعًا وتحريرًا وتحقيقًا، محلٌّ صالح للدرس والبحث؛ والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

الذكاء الصناعي
مفهومه، أنواعه، تكييفه الشرعي على ضوء قياس الشبه
دراسة فقهية تأصيلية

إعداد:
د. سارة متلع القحطاني
الأستاذ المشارك بقسم الفقه وأصوله
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت، الكويت
Sarah.alqahtani@ku.edu.kw

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ ثم أما بعد

لما كان مصطلح الذكاء الصناعي دالًّا على قدرة الأجهزة والآلات على محاكاة العقل البشري في القيام ببعض وظائفه المعقدة مثل: التعلم والتخطيط وتمييز الكلام وحل المشكلات والتفكير العقلي والمنطقي، فقد أثار ذلك عددًا من الإشكالات الأخلاقية والقانونية والشرعية، لما له من حضور مؤثر في جميع مناحي الحياة العلمية والعملية، وفي جميع ميادينها الطبية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولذا فإن هذه الدراسة تعد خطوة لتمهيد النظر في حل إشكالاتها من خلال تحديد التكييف الشرعي المناسب لها من خلال الوقوف على حقيقتها وكنهها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الأمور الآتية:

الأول: اختلاف أنواع الذكاء الصناعي وتطبيقاته مما يترتب عليه صعوبة تحديد التكييف الفقهي للذكاء الصناعي على اختلاف أنواعه بتكييف واحد.

الثاني: انعدام النظير الذي يمكن قياس الذكاء الصناعي عليه دون وجود فارق مؤثر يعود على القياس بالفساد.

الثالث: انطواء مناط الذكاء الصناعي على ملكة إنسانية وخاصية بشرية، لزم معها إيجاد وجوه الاختلاف والشبه للوصول إلى حقيقة الذكاء الصناعي.

أهداف الدارسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الذكاء الصناعي وأنواعه وخصائصه وآليات تعلمه.
- توضيح الإشكالات التي يثيرها الذكاء الصناعي على اختلاف أنواعه.
- بيان نظريات تكييف الذكاء الصناعي من خلال قياس الشبه كأداة أصولية.
- تحديد مدى جدوى قياس الشبه كأداة أصولية في تحديد التكييف الفقهي للذكاء الصناعي مع مراعاة الآثار الشرعية والقانونية المترتبة عليه.

- بيان نظريات تكييف الذكاء الصناعي من خلال قياس الشبه كأداة أصولية.
- تحديد مدى جدوى قياس الشبه كأداة أصولية في تحديد التكييف الفقهي للذكاء الصناعي مع مراعاة الآثار الشرعية والقانونية المترتبة عليه.

منهج الدراسة:

واعتمد البحث على المنهج الوصفي في تحديد مفهوم الذكاء الصناعي وأنواعه، والاستقرائي لبيان نظريات تكييف الذكاء الصناعي. والمنهج التحليلي لمناقشة تلك التكييفات وتحديد أقربها لحقائق الشرع ومقاصده.

خطة الدراسة:

المبحث التمهيدي: قياس الشبه: تعريفه وأنواعه وحجيته.

المبحث الأول: الذكاء الصناعي: مفهومه وخصائصه وأنواعه وآليات تعلمه.

المبحث الثاني: التكييف الفقهي للذكاء الصناعي على ضوء قياس الشبه.

الخاتمة: وفيها نتائج الدراسة وتوصياتها.

وانتهى البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها:

أولاً: النتائج:

١- تبرز أهمية قياس الشبه في كونه أداة أصولية يمكن بها التوصل إلى تكييف المستجدات التقنية.

٢- ينطوي قياس الشبه على الوصف الشبهي، وهو في حقيقته وصف مناسب لا لذات الحكم وإنما بما يستلزمه.

يعتبر مفهوم الذكاء الصناعي من أكثر المصطلحات إثارة للجدل عند التعريف لأسباب منها:

- عدم الاستقرار النسبي لمفهومه.
- تعدد الحقول المتأثرة بتطبيقاته.
- وجود ترابط مادي بين الجزء المادي والمعنوي في بنية الذكاء الصناعي.

٤- انعكس اختلاف المفهوم التكنولوجي للذكاء الصناعي على التعريفات القانونية له وبالتالي تعدد النظريات الفقهية لتكييف الذكاء الصناعي.

٥- يمتاز الذكاء الصناعي بعدد من الخصائص والمميزات أهمها: قابلية التعلم وقابلية الاستدلال.

٦- يتنوع الذكاء الصناعي باعتبارات كثيرة أهمها: القدرات التي يتمتع بها ومدى استقلاليته.

٧- تتنوع آليات تعلم الذكاء الصناعي إلى: تعلم آلي وتعلم عميق.

٨- لا خلاف في أن محل النزاع في تكييف الذكاء الصناعي ينطوي على تلك القدرة على اتخاذ القرار من جهة والقدرة على التفكير والإدراك من جهة أخرى.

٩- يندرج تحت تكييف الذكاء الصناعي غير المستقل على ضوء قياس الشبه ثلاث نظريات هي: نظرية الأشياء، نظرية الحيوان، نظرية الطفل غير المميز.

١٠- تعد نظرية الأشياء أصوب نظريات تكييف الذكاء الصناعي غير المستقل.

يندرج تحت تكييف الذكاء الصناعي غير المستقل على ضوء قياس الشبه أربع نظريات هي: نظرية الشخصية الاعتبارية، نظرية العبد، نظرية النائب عن الإنسان، نظرية الشخصية القانونية الافتراضية.

١٢- تعد أقرب نظريات تكييف الذكاء الصناعي المستقل في النظر الشرعي هي نظرية النائب الإنساني- مع الحاجة لتطويرها لتتوافق تمامًا مع النظر الشرعي.

ثانياً: التوصيات:

١- اعتناء أهل الشأن بالتنظيم الشرعي والقانوني لقضاياه من جهة وفق أسس النظر الشرعي ومفاهيم الحياة والكون والفطرة.

٢- حيث أن الإنسان هو المستخلف في الأرض وهو المكلف من الله لا غير ولأجله سخر الله الأرض وما فيها له؛ فلا ينبغي أن يعطى للذكاء الصناعي حقوقا توازي حقوقه الشرعية الإلهية؛ وعليه لا بد من التعاون بين المنظمات والهيئات ذات الصلة بوضع قيود:

أ- أخلاقية: تضمن احترام الذكاء الصناعي لحقوق الإنسان الأساسية والقوانين المعمول بها والمبادئ والقيم الأساسية على أقل تقدير.

ب- تشريعية: تحظر تطوير وهندسة الذكاء الصناعي إلى الحد الذي يرتقي عن مستوى الإنسان.

ت- تقنية: تضمن وجود نظام موثوق به، يندر فيه حدوث خطأ ضرر غير مقصود وفق معايير جودة عالية؛ لأنه حتى مع النوايا الحسنة يمكن أن يتسبب نقص الإتقان التكنولوجي في حدوث ضرر غير مقصود.

مـا شُـرِعَ تَخْفِيفُهُ مِنْ الصَّلَوَاتِ النَوافِلِ

إعداد:

د. جزاع بن نواف المجلاد

الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية

بكلية الآداب - جامعة حفر الباطن

gnalenazi@uhb.edu.sa

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين، حمداً كثيراً طيّباً مباركًا فيه، وأَشهدُ أَلَّا إلهَ إلَّا اللهُ ربُّ العالمين، وقيومُ السَّمواتِ والأَرَضين، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُ اللهِ ورسولُه الأمين، وخيرةُ الخلق أجمعين، صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا إلى يومِ الدِّينِ، أمَّا بعدُ:

فإنَّ اللهَ تعالى شرعَ الصَّلاةَ قرَّةً لعُيونِ المتَّقين، وسعادةً لقُلوبهم، يتنقَّلُون بيْنَ هيئاتِها المختلفةِ خاشِعِينِ متذلِّلِينَ لربِّ العالمين، فتارةً يُطيلُونَ أَركانَها مُقبِلينَ على ربِّهم، وتارةً يخفِّفُونَها مِنْ غيرِ عجلَةٍ مِن أَمرِهم، وإنَّما يتَّبعُون بذلك سنّةَ نبيِّهم –صلَّى الله عليه وسلَّم– فكَمَا كانَ مِن هديِهِ تطويلُ صلاةِ اللَّيلِ وبعضِ الصَّلواتِ الأُخرى مِن فرائِضَ ونوافِلَ، فإنَّ من هديِهِ أيضاً تقصيرَها في بعضِ الأَحيانِ، كما جاءَتْ بذلك الأَحاديثُ الصَّحيحَةُ.

وذكر اثنان من فقهاءِ الحنابلة عدداً من الصَّلواتِ النَّوافلِ الَّتي يُشرعُ تخفيفُها، فقُمتُ بتتبُّعِ هذه المواضعِ تحديداً، وموضوعِ تخفيفِ النَّوافلِ عُموماً في كتبِ فقهاءِ المذاهبِ الأربعةِ، فتبيَّن لي أنَّ ما ذكره الفقيهانِ:

– لمْ يستوعبْ جميعَ الصَّلواتِ النَّوافلِ الَّتي يُشرعُ تخفيفُها.

– كما أنَّ بعضَ هذهِ الصَّلوات التي ذكراها تفتقرُ إلى دليلٍ يدلُّ على أنَّ السُّنَّةَ تخفيفُها.

– وبعضَها دليلُه غيرُ ظاهرِ الدَّلالةِ، وتدخُلُهُ مناقشاتٌ.

– هذا بالإضافةِ إلى أنَّ بعضَها ترتبطُ به مسائلُ أخرى تحتاجُ للدِّراسةِ لتكتملَ صورةُ المسألةِ.

– وفي أغلبِ ما سبقَ خلافاتٌ فقهيَّةٌ، وأقوالٌ ومناقشاتٌ مع المذاهبِ الفقهيَّةِ الأخرى تحتاجُ إلى توضيحٍ وترجيحٍ.

فقُمْتُ بترتيبِ هذه الصَّلواتِ في المبحثِ الأوَّلِ، وذكرتُ عندَ كلِّ صلاة الدَّليلَ على تخفيفِها من نصٍّ شرعيٍّ، أو تعليلٍ فقهيٍّ، ثم بيَّنتُ الحكمةَ من التَّخفيفِ إنْ كانتْ ظاهرةً، وإنْ لمْ تكنْ ظاهرةً فقدْ اجتهدتُ في استِنباطِها، ثمَّ إنْ كانت هذه الصلاةُ يتعلَّق بها مسائلُ جانبيَّةٌ لها علاقةٌ بموضوعِ البحثِ (تخفيفِ الصلاةِ) ذكرتُها وما تحتاجُ إليه من دليلٍ أو غيرِه، لتكونَ كلُّ صلاةٍ كاملةً بذكرِ مسائِلِها المتربطةِ بها.

ثم ذكرتُ في المبحثِ الثاني ما وقَفْتُ عليه أو استَنْبَطتُهُ من مواضعَ إضافيةٍ يُشرعُ تخفيفُها، فصارَ مجموعُ الصَّلواتِ النَّوافلِ الَّتي يُشرعُ تخفيفُها أربعَ عشرةَ صلاةً، التسعةُ الأولى هي ما ذكره الفقيهانِ الحنبليَّانِ، والباقِي هو ما وقفتُ عليه ممَّا ذكرَهُ غيرُهما أو استنبطْتُهُ.

وفيما يلي أبرزُ النتائج التي توصَّلت إليها:

- أنَّ الصلوات التي يشرع تخفيفها هي: (سنَّةُ الفجرِ، وركعتا الاستفتاحِ في قيامِ اللَّيل، وركعتا الطَّواف، وتحيةُ المسجد أثناءَ خطبة الجمعة، والركعتان قبلَ المغربِ، وصلاةُ النَّافلة إذا أُقيمت الفريضةُ، وعندَ بكاء الصبي، والسنةُ الراتبةُ بعدَ صلاة المغرب، وذواتُ الأسبابِ في أوقاتِ النَّهيِ، والصلاةُ النافلةُ قُبيْلَ دخول وقتِ النَّهيِ، وصلاةُ الكُسوف إذا تجلَّت الشمسُ، وصلاةُ الضحى على وجهٍ محتملٍ) وعددُها اثنتا عشرةَ صلاةً.
- أنَّ الأمرَ في الرَّكعتينِ بعدَ الوتر، وتحيةِ المسجدِ من حيثُ التطويلُ والتخفيفُ راجعٌ إلى رغبةِ المصلِّي واختيارِه، ولا يوجدُ ما يدلُّ على أنَّ الأصلَ فيهما التخفيف.

- أنَّ تخفيفَ الصلاة لا يعني التهوينَ من شأنها ما دامتْ تامَّةً.
- لو احتاجُ الإنسانُ أنْ يخفِّفَ صلاتَه فلا مانع، وهو أفضلُ من تركِها.
- جمالُ وكمالُ هديِ النَّبي -صلى الله عليه وسلم- في صلاته، حيث يطيلُ بعضَها كصلاة الليل، ويخففُّ بعضَها كسنةِ الفجر، وما يخففه يتمُّهُ ولا يُخلُّ به.
- وسطيةُ هذه الشريعة في أبواب العبادة، فهي تراعي جانبَ التضرع والخضوع بين يدي الله، ولا تهملُ حقَّ النفسِ والآخرين، ويتضحُ هذا في تخفيفِ الصلاة عند سماع بكاء الصبي وما شابهه.

التوصيات

وهذه أبرزُ التوصيات المرتبطة بالبحث:

- حصرُ أحاديث تخفيفِ الصلاة، لتكونَ أصلًا لهذا البابِ.
- وضعُ الضَّوابط الفقهيَّةِ لتخفيفِ الصَّلاة حتى لا تخرجَ من التَّخفيفِ إلى العجلةِ.
- الحثُّ على تكثيرِ الركعاتِ مادامت الصلاةُ خفيفةً.
- التفريقُ بين العجلةِ والتَّخفيفِ في الصلاة.
- تكميلُ مواضعِ التخفيفِ فلعلَّها تكون أكثرَ مما ذكرتُ.
- التفريقُ بين مواضعِ التخفيفِ المشروعةِ ابتداءً كسنةِ الفجر، وبين المواضعِ الطارئةِ كما لو سمعَ المصلِّي بكاءَ الصَّبيِّ.

منهج ابن غديان في الفتوى

إعداد:
د. فاطمة بنت عبدالله بن عبدالرحمن التميمي
الأستاذ المساعد بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد كرّم الله هذه الأمة بالشريعة السمحة الطاهرة، وأيّدها بالحجج الباهرة القاهرة، ووطدّها بالقواعد المتظاهرة المتناثرة، ونوّرها بالأوضاع المتناسبة المتآزرة.

وجعل لأهل العلم مكانة فيها لايتبوأها غيرهم: ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ﴾.

وجعل للمفتين منهم مكانة خاصة، فهم القائمون في هذه الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم، والمخبرون بحكم الله والموقعون عنه لمعرفتهم بالدليل.

ونظراً لهذه المكانة العالية للفتوى، عظم أمرها، واشتد خطرها، وتهيبها السلف فلم يكونوا يتصدرون لها، وود بعضهم لو كفى بعض فيها.

وقد اعتنى السلف -رحمهم الله-من عهد الصحابة بالفتوى فهماً واستدلالاً، وحرص العلماء المتقدمون منهم والمتأخرون على تقييد الفتاوى تأصيلاً وتطبيقاً ليتأسى بها من بعدهم، وحماية لجناب الفتوى من تجاسر من لا علم عنده عليها.

ويزخر التاريخ بأمثلة كثيرة على ذلك، فمن الأمثلة على تقييدها تأصيلاً: فتاوى ابن الصلاح، وإعلام الموقعين، وآداب الفتوى والمفتي والمستفتي.

ومن الأمثلة على تقييد تطبيق الفتوى من كتب المتقدمين: جمع فتاوى شيخ الإسلام، ومن الأمثلة على المعاصرين: جمع فتاوى الشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين رحمهم الله.

وتتجلى أهمية هذا الجمع في معرفة وبيان واقع المفتي وزمنه، والتي كان لها الأثر في فتاويه واختياراته، ويستفاد منها كذلك في معرفة منهجه في الفتوى.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تتمثل أهمية الموضوع في أمور؛ منها:

أولاً: مكانة الشـــيخ ابن غديان رحمه الله الأصـــولية، وتميزه الفريد في تطبيق القواعد الأصولية والفقهية والمقاصدية في الإفتاء.

ثانياً: أهمية الفتوى وخطورتها، وخصوصاً مع تغير الزمان وكثرة المستجدات.

ثالثاً: أهمية مراعاة القواعد الأصولية والفقهية والمقاصدية في الفتوى.

رابعاً: إبراز جهود العلماء المعاصرين في الفتوى.

خامساً: عدم وجود دراسة علمية خاصة عن منهج الشيخ عبدالله بن غديان رحمه الله في الفتاوى.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة عشر مبحثاً، وخاتمة.

المقدمة، وفيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث.

تمهيد في: التعريف بمفردات البحث

المبحث الأول: مراعاة الشيخ ابن غديان لشروط المفتي.

المبحث الثاني: فهم الفتوى والاستدلال لها.

المبحث الثالث: التشديد في المسائل التي فيها إجماع أو دليل ثابت.

المبحث الرابع: استدلاله بالأدلة النقلية.

المبحث الخامس: استشهاده بالقواعد الأصولية.

المبحث السادس: استشهاده بالقواعد الفقهية.

المبحث السابع: رعايته لمقاصد الشريعة.

المبحث الثامن: منهجه في الأسئلة المجملة.

المبحث التاسع: منهجه في الفتوى عن مسائل العقيدة، وما تعم به البلوى.

المبحث العاشر: الأسئلة التي لا يجيب عنها

المبحث الحادي عشر: الورع والأخذ بالاحتياط.

المبحث الثاني عشر: إجابة السائل بأكثر مما سأل عنه.

المبحث الثالث عشر: مراعاته حال المستفتي.

وفي نهاية البحث يحسن ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، مع ذكر أهم التوصيات.

أما أهم النتائج، فيمكن إيرادها في النقاط التالية:

١- أهمية الفتوى، وأنه لابد من التأدب بآدابها وأنها وفق قواعد وأسس.

٢- أهمية العناية بفتاوى العلماء المعاصرين، فهم أقرب للواقع، والاستفادة من طريقتهم في الفتوى خصوصاً مع كثرة النوازل، وتساهل الناس في جناب العلماء المفتين.

٣- تأثر المفتي بالتخصص الذي يشتهر به، فالشيخ ابن غديان رحمه الله اشتهر بعلم أصول الفقه لذلك كانت كثير من فتاويه فيها جانب أصولي.

٤- عناية الشيخ رحمه الله بالاستدلال بالقران والسنة في فتاويه.

٥- كثرة استدلال الشيخ بالقواعد الفقهية والأصولية والمقاصدية وعنايته التامة بها في تحريره للفتوى.

٦- أن لعلماء هذا العصر صورة مشرقة ودور بارز في بيان هذه النوازل، والقدرة على تنزيل الحكم الشرعي عليها.

التوصيات:

١- أوصي الباحثين بالنظر في فتاوى العلماء المعاصرين وقراءتها قراءة جيدة وبيان مناهجهم التي ساروا عليها، فهذه البحوث ستكون مرجعا لمن سيأتي بعد ذلك.

٢- أن فتاوى الشيخ ابن غديان مادة خصبة لطلبة العلم إذْ يمكن دراستها من جوانب متعددة، فيمكن أن تُستقرأ أصوله، وآراؤه الفقهية، وغير ذلك مما اشتملت عليه فتاويه رحمه الله.

تقليد المصوغات لشكل العلامة التجارية

دراسة فقهية تأصيلية

إعداد:

د. وسن سعد الرشيدي

الأستاذ المشارك بقسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة

والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت

Wasan.alrashidi@ku.edu.kw

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فقد انتشرت في الآونة الأخيرة بين أوساط النساء خاصة، ظاهرة تتمثل في التعامل بالمصوغات المقلدة في شكلها للعلامات التجارية المشهورة، بما تعارف على تسميته الماركات المقلدة للمجوهرات، ونتيجة لتطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية، أخذت بعض المتاجر ببيعها بطريقة غير رسمية– بدون الختم أو الدمغ المعروف للذهب، أو الفضة– أو عن طريق المتاجر الإلكترونية غير المراقبة، مما فتح باب التلاعب والغش سواء في تطبيق ضوابط التقليد المشروع وغير المشروع، أم في غش الذهب، وعدم الالتزام بحقوق البيع.

أهداف الدراسة

- التعريف بالعلامة التجارية وبيان تكييفها.
- تحديد المقصود بتقليد السلع وبيان حكمه وضوابطه.
- بيان حكم بيع المصوغات المقلدة لشكل العلامة التجارية، وطرق تصحيحها.

خطة الدراسة:

وقد اشتمل البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

- المبحث الأول: التعريف بمفردات البحث، والألفاظ ذات الصلة.
- المبحث الثاني: تقليد العلامة التجارية.

المبحث الثالث: بيع المصوغات المقلدة وطرق تصحيحها.

فمن أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج ما يلي:

- **يعرف تقليد السلع بأنه:** ما يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والمقلد، وهو ما من شأنه أن ينخدع به الجمهور.

- **الفرق بين التقليد والتزوير**؛ أن التقليد يقوم على نقل العناصر الأساسية للعلامة بحيث تكون مشابهة في مجموعها مع العلامة الأصلية، أما فعل تزوير العلامة فيقتصر على النقل الحرفي والكامل لعناصر العلامة التجارية.

- **تعرف العلامة التجارية:** بأنها أي اسم أو مصطلح أو علامة أو تصميم أو رمز أو مزيج مما سبق يهدف إلى تعريف المنتجات أو الخدمات المقدمة من طرف مختلف الشركات لتمييز المنتوجات والخدمات عن غيرها من المنتوجات والخدمات المماثلة.

- استقر الاجتهاد الجماعي في تكييف العلامة التجارية على أنها من الحقوق المالية التي يعتد بها شرعًا فلا يجوز الاعتداء عليها.

- بتحرير محل النزاع في المسألة ظهر اتفاق الفقهاء المعاصرين على:

أ- إن حصل التاجر على تصريح من صاحب العلامة التجارية، فإنه يجوز له تقليدها.

ب- إن كانت قوانين البلد تجرم هذا النوع من الممارسات فإنه يمتنع.

ج- كذا اتفقوا على أنه يحرم على تاجر السلع المقلدة بيعها باعتبارها سلع أصلية؛ لأنه عندئذ غاش بخداعه للمشتري.

- واختلفوا فيما: إذا أخبر التاجر المشتري أن السلعة مقلدة على قولين؛ المنع، والجواز.

- **الذي يترجح** – والله اعلم- أن مناط المنع من التقليد هو الغش بادعاء أن

– السلعة أصلية، والضرر؛ فالتقليد بذاته لا يحرم إلا إذا اشتمل على ضرر أو غش. أما إذا خلا منهما فلا يمنع إلا من باب سلطة ولي الأمر في تقييد المباح.

– **أهم الضوابط** لما يمنع تقليده من المصوغات:

أ–أن يكون في التقليد ضرر سواء أكان محققًا أم مظنونًا.

ب–أن تكون قوانين الدولة تمنع تقليد المنتجات.

ج–أن يكون التقليد مما يوقع اللبس لدى الجمهور.

–**صورة بيع المصاغ المقلَد**: أن يجري بيع القطعة المقلدة أو استصناعها عن طريق المتجر التقليدي أو الإلكتروني، مع عدم وجود ختم وزارة التجارة على المصوغ.

– أن تقليد المصوغات باستنساخ الصورة الأصلية لتصميم العلامة التجارية مع وضع شعارها عليه – مما يجري حاليًا في واقعنا بل وجعله بالعلبة المطابقة لعلبة الماركة الأصلية– تنطبق عليه ضوابط التقليد المحرم فيمتنع.

– **يمكن تصحيح معاملة بيع المصوغات المقلدة**: بالاكتفاء بالمشابهة للتصميم فقط– دون شعار العلامة التجارية– لتدخل في باب المحاكاة، مع الحرص على منح الترخيص لبيع هذا النوع من المصوغات للمتاجر التقليدية والإلكترونية؛ لتكون تحت مظلة وزارة التجارة، وإصدار نشرة بضوابط كون السلعة مقلدة أم لا، كما يمكن شراؤها من المتاجر الإلكترونية عن طريق توفير خدمة الدفع عند الاستلام خروجًا من ربا النسيئة؛ وتوظيفًا لحكم المواعدة في الصرف، وفي حال استصناع هذا النوع من التصاميم، يجب شراء الذهب أو الفضة واستلامه يدًا بيد ثم دفعه للصائغ لصياغته.

التوصيات:

١- إلزام المتاجر الإلكترونية بأخذ تراخيص لمزاولة التجارة.

٢- إصدار نشرة من وزارة التجارة بالقيود التفصيلية للتقليد المجرم الخاص بالمصوغات.

٣- حماية الموروث التقليدي الخاص بالتصاميم الذهبية، بتسجيلها وجعل لها حقوق ملكية ترجع للدولة.

القول الوسط في الفروع الفقهية
عند شيخ الإسلام ابن تيمية
تأصيلاً وتطبيقاً

إعداد:
د.عبدالله بن محمد بن سليمان السالم
أستاذ الفقه المساعد بقسم الفقه في كلية الشريعة
بجامعة القصيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الوسط والعدل محمود في العلم والعمل، وقد أثنى الله على هذه الأمة وأراد لها أن تكون أمة وسطاً عدلاً خياراً كما قال سبحانه في كتابه العزيز: { وكذلك جعلناكم أمة وسطاً }[البقرة: ١٤٣]، ولئن كان من المتقرر أن شريعة الإسلام وسط بين اليهود والنصارى، وعقيدة سلف هذه الأمة وسط بين الغلاة والجفاة، فإن الوسطية في الفقه والتفقه مشمولة بهذه المزية في الآية الكريمة، وسطية تسير مع النصوص الشرعية التي جاءت بالخير والعدل.

وقد اعتنى علماء المسلمين بإبراز هذه الوسطية في الفروع الفقهية، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية، فقدَّم استقراءات وتطبيقات في الأخذ بالقول الوسط في المسائل والفروع الفقهية لدرك الحق والعدل.

وقد استعنت بالله تعالى في دراسة ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في الأخذ بالقول الوسط في الفروع الفقهية، واستجلاء المعالم العامة التي سار عليها شيخ الإسلام في التوسط الفقهي، سائلاً الله الهداية والتسديد، مستمداً منه سبحانه الإعانة والتوفيق.

أهداف البحث: تتلخص أهداف البحث بما يلي:

- بيان المراد بالوسط في الاستعمال الشرعي، وسياق الفروع الفقهية.
- التأصيل لمشروعية التوسط في الفروع الفقهية.
- دراسة تقريرات وتطبيقات شيخ الإسلام ابن تيمية في الأخذ بالقول الفقهي الوسط.
- التعرف على المعالم العامة للتوسط في الفروع الفقهية عند شيخ الإسلام ابن تيمية.

ويشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وتتضمن مدخلاً للموضوع، ومشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءاته، والخطة البحثية.

التمهيد: المراد بالوسط، وفيه ثلاثة مطالب:

١- المطلب الأول: الوسط في الاستعمال اللغوي.

٢- المطلب الثاني: الوسط في الاستعمال الشرعي.

٣- المطلب الثالث: المراد بالقول الوسط في الفروع الفقهية، وفيه فرعان:

المبحث الأول: مشروعية التوسط في الفروع الفقهية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مشروعية التوسط من القرآن الكريم والسنة: وفيه فرعان:

المطلب الثاني: الخروج عن الوسط في بعض الأحكام.

المبحث الثاني: الأخذ بالقول الفقهي الوسط عند شيخ الإسلام

المبحث الثالث: معالم التوسط عند شيخ الإسلام ابن تيمية، وفيه مدخل وستة مطالب:

المطلب الأول: التوسط بين أهل النص وأهل القياس.

المطلب الثاني: التوسط في اعتبار المعنى واللفظ.

المطلب الثالث: التوسط في تقييم المذاهب والأقوال والرجال.

المطلب الرابع: التوسط في الأمور المرتبطة بالسياسة الشرعية.

المطلب الخامس: التوسط تجاه اختلاف التنوع وما ورد على وجوه متعددة.

المطلب السادس: التوسط بمراعاة حال المكلف.

أبرز النتائج:

١- أن الوسَط في الاستعمال الشرعي يأتي مشتملاً البينية وتحقيق العدل والخيرية والأفضلية، كما أنه هو الوسط المعتبر في النظر الفقهي وتمييز الراجح من الأقوال الفقهية.

٢- جاء وَصْفُ شيخ الإسلام للقول بأنه الوسط على ضربين:

الأول: نعت القول بالوسط مع الأقوال المتقابلة نفياً وإثباتاً أو جاء القول الوسط بين طرفي الإفراط أو التفريط، والضرب.

الثاني: نعت القول بالوسط لموافقته النصوص الشرعية فيجتهد شيخ الإسلام في الجمع بين النصوص وفهمها وبيان تحقيق القول للوسطية والخيرية والعدل.

٣- دلت النصوص من القرآن والسنة أن الأحكام العملية قائمة على التوسط، وقد ورد في البحث نماذج من النصوص جاء الوسط فيها مرعياً في الأحكام، وما شذَّ عن ذلك فهو -في الغالب- من قبيل النادر أو العارض أو لم يستبن فيه وجه التوسط للناظر.

٤- قدم شيخ الإسلام استقراءً في عود الصواب في الفروع الفقهية إلى الوسط، وجرى على ذلك في تطبيقات فقهية متعددة أورد البحث شيئاً منها، وتابعه على ذلك جماعة من العلماء، أورد البحث نموذجين منهم هما: ابن القيم، وابن عثيمين.

٥- ينطلق شيخ الإسلام في التوسط من تصور شامل لدين الإسلام وأمة الإسلام، فالإسلام هو الدين الوسط، والأمة هي الأمة الوسط كما قال الله تعالى: {وكذلك جعلناكم أمة وسطاً }،[البقرة: ١٤٣]، وأثمر هذا مبدأ التوسط في شتى فروع الشريعة وطرائق النظر والاستنباط وفي تقييم الأقوال والمذاهب والرجال وغيرها.

٦- خرج البحث بمعالم منهجية عامة تجلت في أخذ شيخ الإسلام بالقول الوسط، كتوسطه بين أهل النص والقياس، والتوسط في اعتبار المعنى واللفظ، والتوسط والعدل في تقييم المذاهب والأقوال والرجال، والتوسط بمراعاة حال المكلف وغيرها.

التوصيات والمقترحات البحثية:

١-يوصي الباحث بمراعاة قاعدة التوسط والإفادة منها في الترجيح بين الأقوال الفقهية في النوازل والمستجدات المعاصرة.

٢-من المقترحات البحثية: البحث في معالم الوسطية عند العلماء المحققين كالنووي والشاطبي والسعدي رحمهم الله.

هذا ما يسر الله كتابته، فما كان من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ من نفسي والشيطان. والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهرا وباطناً، الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

الأمنيَّة المهمَّة في بيان الأضحيَّة على الأمَّة

تأليف: مصطفى بن حمزة بن إبراهيم بن ولي الدين بن مصلح الدين الرومي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

تحقيق:

د. عبدالمجيد بن موسى بن إبراهيم بن جديد

الأستاذ المساعد بقسم الشريعة في كلية الشريعة والقانون بجامعة الجوف

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فقد جعل الله تعالى يوم النحر يوم عيد، يفرح فيه المسلمون كبيرهم وصغيرهم، غنيهم وفقيرهم بهذه الطاعة التي منّ الله بها عليهم، سواء أكانت أداء مناسك الحج، أم كانت القيام بالعبادة في أيام العشر من ذي الحجة وختمها بصيام يوم عرفة، فيأتي العيد بعد هذه الطاعات، مشتملاً على هذه العبادة العظيمة وهي الذبح لله تعالى.

ومن المعلوم أنه قد ورد في شأن الأضحية "نصوص شرعية عديدة" من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والآثار عن الصحابة الكرام، وقد صارت هذه النصوص والآثار ثروة عظيمة، ومادة غنية؛ لاستنباط الأحكام الفقهية المتعلقة بهذه الشعيرة الإسلامية، واستخراج ما اشتملت عليه من آداب وسنن، بيَّنها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد بذل الفقهاء رحمهم الله جهداً كبيراً في بيان هذه الأحكام الفقهية، والآداب السنية، وضمَّنوا ذلك في مباحثِ أبوابِ الأضحية من مصنفاتهم الفقهية النفيسة، وذكروا مسائل عديدة متنوعة تتعلق بالأضحية ووقتها، والمضحي وآدابه، وكيفية التصرف في الأضحية قبل ذبحها وبعده، ومباحث أخرى كثيرة.

وتأتي هذه الرسالة اللطيفة في الأحكام الخاصة بالأضحية والتي تدعو الحاجة إليها؛ لِتُقَرِّبَ فقه الأضحية لمتناول المهتمين من طلبة العلم، وعموم المسلمين؛ ليقوموا بهذه الشعيرة الإسلامية على الوجه الأكمل، كما بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله، ويتجنبوا مواطن الزلل التي قد تؤثر في صحة الأضحية أو كمالها، فالعلم الشرعي يبين للمكلف المنهج القويم للتقرب إلى الله تعالى، ويحفظه من الانحراف جهة الإفراط والغلو أو إلى التفريط والتقصير.

ويهدف تحقيق هذا المخطوط إلى توضيح الأحكام الفقهية المتعلقة بالأضحية، وتوضيح الخطوات اللازمة لإقامتها بشكل صحيح وفقاً للشريعة الإسلامية.

ويتضمن المخطوط ذكر أحكام الأضحية الفقهية، في المذهب الحنفي، بدءاً بالمراد بالأضحية، وشروط الأضحية ونوع الحيوانات التي يمكن استخدامها في الأضحية، ومتى يجب إقامة الأضحية وكيفية ذبحها وتوزيعها، وغيرها من الأمور المتعلقة بالأضحية.

وقد قمت بتوثيق النقول الواردة في هذا المخطوط من مراجع الحنفية، مبيناً الخلاف إن وجد، وذكر الأوجه والأقوال عند المذهب الحنفي إن وجد، وقبل ذلك قدمت بذكر ترجمة للإمام مصطفى بن حمزة بن إبراهيم بن ولي الدين بن مصلح الدين الرومي – رحمه الله–، بينت فيها حياته ومؤلفاته ومذهبه الفقهي.

واشتمل البحث على مقدمة وقسمين ثم الفهارس.

المقدمة، وفيها: أهمية المخطوط وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

القسم الأول: القسم الدراسي: التعريف بالمؤلف والمخطوط وبيان منهج التحقيق.

القسم الثاني: النص محققاً، ثم الفهارس.

تداول أرصدة الائتمان الكربوني

دراسة فقهية تأصيلية

إعداد:

أ. د. هشام بن عبدالملك بن عبدالله بن محمد آل الشيخ

أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقًا

إِنَّ الحَمدَ للهِ، نَحمَدُهُ وَنَستَعِينُهُ، وَنَستَغفِرُهُ، وَنَتُوبُ إِلَيهِ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعمَالِنَا، مَنْ يَهدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعدُ:

فإن مشكلة التلوث المناخي وخفض انبعاث الغازات الدفيئة والحد من ارتفاع درجات حرارة الأرض تعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم في الوقت الحالي، مما دعا المنظمات الدولية، ومن بينها الأمم المتحدة، إلى التحذير من أن الوضع المناخي الحالي ينذر "بكارثة".

لذلك فإن من أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م الرئيسة العمل على تحقيق خفض الانبعاثات الضارة وحماية البيئة بمبادرات عملية تكاملية معززة لبعضها وتشكل منظومة بيئية متكاملة؛ حيث أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء سدده الله ونصره أن المملكة تستهدف الوصول للحياد الصفري، من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون، فأعلن سموه عن إطلاق (مبادرة السعودية الخضراء أو الشرق الأوسط الأخضر)؛ وهذه المبادرة تسهم بخفض ما يقرب من ٢٧٨ مليون طن انبعاثات سنوياً بحلول ٢٠٣٠م.

ومن هذه المبادرات العملية أيضاً التي تساهم في مواجهة تحديات تغيّر المناخ وتحفيز المؤسسات على تقليل انبعاثاتها الكربونية، تأسيس شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية، بملكية ٨٠% لصالح صندوق الاستثمارات العامة السعودي، و٢٠% لمجموعة تداول السعودية القابضة، لدعم الشركات والقطاعات في المنطقة، ولتمكينها من الوصول إلى الحياد الصفري، بالإضافة إلى ضمان شراء أرصدة الكربون لتخفيض الانبعاثات الكربونية في سلاسل القيمة، ويسهم هذا السوق في تنظيم أكبر مزاد من نوعه عالمياً لتداول الائتمان الكربوني.

ويهدف السوق في جانبه الأول إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فيتم وضعُ حدٍ أقصى للكميات التي يمكن أن تصدرها البلدان أو الشركات، وإذا تجاوزت هذه الحدود، فيمكنهم شراء تصاريح من الآخرين.

وسوق الكربون يعتبر نظاماً تجارياً يمكن من خلاله للبلدان شراء أو بيع وحدات من انبعاثات الاحتباس الحراري في محاولة للالتزام بالحدود الوطنية المسموح بها للانبعاثات، وذلك بموجب بروتوكول"كيوتو"، ويُعزى اعتماد هذا المصطلح (سوق الكربون) لحقيقة أن ثاني أكسيد الكربون هو غاز الاحتباس الحراري السائد، ويتمّ قياس انبعاثات الغازات الأخرى بوحدات تسمى مكافئات ثاني أكسيد الكربون.

وتعتبر الصين أول من أطلق هذا المصطلح؛ إذ تعد من أكبر الدول نسبة في الانبعاثات العام ٢٠٠٦م، وهي بذلك تريد الاستثمار ولو فيما نتج عنها من عوادم وغازات فهي ذلك البلد المصنف بالاستثمار العالمي في كل شيء حتى ولو في غازات الكربون التي تحدثها مصانعها وعرباتها وكل نواتج الكربون منها، وبذلك يتوجب على كل الدول نشر نسبة الانبعاثات منها لكي تعرضها في السوق وتطرحها للبيع بأن يتم تمويل مصادر هذه الانبعاثات وتخفيضها.

ويعتبر هذا النوع من تجارة التراخيص إحدى الطرق الشائعة التي تستخدمها البلدان لتلبية المتطلبات المحددة في بروتوكول "كيوتو" لتخفيض انبعاثات الكربون والذي يساهم للحد من تغير المناخ المستقبلي.

وفي ظل تجارة الكربون، تستطيع دولة لديها المزيد من انبعاثات الكربون أن تشتري الحق في انبعاث المزيد، في حين تستطيع دولة أخرى لديها انبعاثات أقل أن تبيع الحق في انبعاث الكربون إلى دول أخرى محتاجة لمزيد من الانبعاثات الكربونية، وذلك من خلال طرح حصصها من التراخيص في السوق، فالدول التي تنبعث منها كميات أكبر من الكربون تلبي احتياجاتها من انبعاثات الكربون من خلال التجارة في هذا السوق، مما يحفز الدول على خفض انبعاثاتها الكربونية وبالتالي زيادة أرصدتها الائتمانية مما يساعد على انتعاش هذا السوق.

ومن خلال ما سبق كانت فكرة هذه الدراسة لبيان حكم تداول أرصدة الائتمان الكربوني، والتعرُّف على التوصيف الفقهي لتداولها عبر سوق مخصص لهذا الغرض.

وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس على النحو التالي:

المقدمة وتشمل التعريف بالموضوع، وأهميته، ومنهج الدراسة فيه، وخطته.

التمهيد ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف مفردات العنوان.

المطلب الثاني: بروتكول كيوتو، ومشروع تمكين الشركات من الوصول للحياد الصفري.

المطلب الثالث: القواعد والضوابط الفقهية في الحفاظ على البيئة.

المطلب الرابع: مقاصد الشريعة في حفظ البيئة.

المبحث الأول: سوق الائتمان الكربوني

المبحث الثاني: التوصيف الفقهي لتداول الرصيد الائتماني الكربوني.

المبحث الثالث: حكم تداول أرصدة الائتمان الكربوني.

ومن أهم نتائج الدراسة:

١- أن تداول أرصدة الكربون هو آلية تَضَعُ ثمناً لحق ضخ قدر من الانبعاثات الكربونية الملوثة لمن يحتاجها، وبيعها ممن لا يحتاجها، فهو يسمح للشركات بشراء وبيع أرصدة الكربون المرتبطة بحجم انبعاثاتها، مما يوفر حافزاً مالياً للشركات للحد من التلوث.

٢- أن الشركات غير الملتزمة بخفض الانبعاثات الكربونية إذا تجاوزت الحد المسموح لها من الانبعاثات الكربونية سيتطلب منها شراء المزيد من الأرصدة، وهذا سيمثل تكاليف تشغيل أعلى عليها، وقد يقلل من تنافسيتها في السوق، بينما الشركات التي تخفض انبعاثاتها ستتمكن من بيع المتوفر لديها من أرصدة الانبعاثات لتحقيق أرباح.

٣- أن البيئة ستكون هي المستفيد من هذا التداول، ففي حال التزام الشركات، سيحدث انخفاض في الانبعاثات؛ لأن الشركات التي تتبع نهجاً صديقاً للبيئة ستعمل على خفض انبعاثاتها؛ وهذا بدوره سيخلق فائضاً للائتمان الكربوني لديها يمكنهم إعادة بيعه لشركات أخرى.

٤- أن الحياد الصفري بحسب تعريف الأمم المتحدة هو: (خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى أقرب مستوى ممكن من الصفر، مع إعادة امتصاص أي انبعاثات متبقية من الغلاف الجوي، عن طريق المحيطات والغابات على سبيل المثال).

٥- أن السوق الكربوني كما عرفته الأمم المتحدة هو: (نظام تجاري يمكن من خلاله للبلدان شراء أو بيع وحدات من انبعاثات الاحتباس الحراري في محاولة للالتزام بالحدود الوطنية المسموح بها للانبعاثات، وذلك بموجب بروتوكول كيوتو أو اتفاقيات أخرى، مثل الاتفاقيات الموقَّعة فيما بين دول الاتحاد الأوروبي).

٦- أن الكثير من دراسات القواعد الفقهية اهتمت بالجانب البيئي وتنزيل القواعد الفقهية عليها، والمتتبع لهذه الدراسات يلحظ اتفاقها على جعل القاعدة الكلية الكبرى: (لا ضرر ولا ضرار)، وما اندرج تحتها من قواعد أصلاً يرجع إليه في معرفة الأحكام الفقهية المتعلقة بالبيئة.

٧- أن مقاصد الشريعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً برعاية البيئة والحفاظ عليها من كل اعتداء، سواء بالاستنزاف أو التلف أو الفساد، وإذا كانت رعاية البيئة والمحافظة عليها والحد من التلوث المناخي يحقق مقاصد الشريعة وضرورياتها الخمس، فإن إفسادها أيضاً بأي شكل من الأشكال يضيع هذه المقاصد ويجني على الضروريات كلها.

٨- أن التوصيف الفقهي الصحيح والمختار عندي للائتماني الكربوني هو أن يقال: بأنه ترخيص أو تصريح أو شهادة قابلة للتداول، تدفع من جهات منظمة كحق خالص لشركة ما مقابل إجراءات تقوم بها الشركة؛ تتملك بموجبها هذه التصاريح، وتنتفع به بكامل أوجه الانتفاع.

ثانياً: توصيات الدراسة:

١- إجراء المزيد من الدراسات الفقهية المتعلقة بهذه النازلة وتوظيفها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

٢- عقد ورش عمل متخصصة يشارك فيها العديد من المختصين في الجانب الشرعي والفني لهذه النازلة.

المناظرات الفقهية

المذهب الحنبلي نموذجًا

إعداد:

د. إبراهيم بن عبدالمحسن السعوي

الأستاذ المساعد في قسم الفقه

كلية الشريعة - جامعة القصيم

a.ebrahiem@qu.edu.sa

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه، وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأخيار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛ فإن من أشرف العلوم قدراً، وأعلاها ذكراً، وأسطعها فجراً، وأعطرها زهراً: علم الفقه الذي هو ثمرة الكتاب القديم، وزبدة سنة نبيه الكريم ﷺ، وإن من تمام العناية بالعلوم دراسة تاريخها، والإحاطة بأهم الظواهر المؤثرة في تشكلها وتكوينها، وإن من الظواهر المهمة التي لا تكاد تخطئها عين المطالع لتراجم العلماء عموماً والفقهاء منهم على وجه الخصوص ظاهرة المناظرات فهي حاضرة لديهم، وكثيراً ما يوصف العالِم بأنه بصير بالمناظرة، أو بارع فيها، أو أنه كان من المناظرين الأذكياء، ونحو ذلك، وكثيراً ما ينقُل أصحابُ الطبقات طرفاً من تلك المناظرات، ولذا نجد أن حالة المناظرة كانت حاضرة بشدة عندهم؛ سواء كان ذلك في الجوامع أو المدارس أو الأربطة أو مجالس الخلفاء أو حتى في مجالس العزاء، وهذا عند سائر الطوائف والمذاهب.

وهذه المناظرات كانت مظهرًا من مظاهر الحركة العلمية الحنبلية على وجه الخصوص، وقد ساهمت في التكوين النوعي للعلماء؛ لأنها تشحذ الأذهان، وتنمي المعارف، وتمرّن على السرعة في الرد، وتبعث الثقة في النفس، وتمّكن من القدرة على الارتجال في الكلام وتدرب على حسن التفكير وجودة التعبير، لذلك أشار إليها العلماء في مصنفاتهم وعدوها من طرق التعليم، بل إن بعضهم أشار إلى أن المتفقه لا يمكنه أن يصل الغاية في الفقه دون التناظُر فيه والتفهم له، كما أنهم عدّوا المناظرين في العلوم هم أهل التقدم فيها، وأن المناظرة إنما وضعت لكشف الحق، وإفادة العالم الأذكى لمن دونه، وتنبيه الأغفل الأضعف، وكل هذا يظهر أهمية المناظرة الفقهية عند السابقين، ولذا جاء هذه البحث بدراسة استقرائية لنشأة المناظرات الفقهية عموماً، وتجلية واقعها عند الحنابلة على وجه الخصوص بذكر أهم أسباب وجودها، وأجلى ضوابطها عندهم، وأبرز الأماكن التي نقل شيء من مناظراتهم

الفقهية فيها، ثم بذكر آثار هذه المناظرات على واقع تراثهم الفقهي.

وجاء هذا البحث في: مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة، وهي كما يلي:

المقدمة: وفيها مشكلة البحث، وحدوده، ومنهجه، والدراسات السابقة، والخطة.

التمهيد: في التعريف بالمناظرة وبيان حكمها

المبحث الأول: نشأة المناظرات الفقهية

المبحث الثاني: أسباب وجود المناظرات الفقهية عند الحنابلة.

المبحث الثالث: ضوابط المناظرات الفقهية عند الحنابلة.

المبحث الرابع: أماكن المناظرات الفقهية عند الحنابلة.

المبحث الخامس: آثار المناظرات الفقهية عند الحنابلة.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

ومن أهم نتائج البحث:

١/ نشأة المناظرات الفقهية كانت مع عصر التشريع وذلك عبر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ الذين تفاوت فهمهم ومنهج تعاطيهم لمادة الشرع، وهم الذين ورّثوا هذه المناهج لمن بعدهم من التابعين وهو ما كان مؤذناً بنشوء مدرستي أهل الحديث وأهل الأثر اللتين حدث بينهما نشاط علمي واسع حوى المناظرات الفقهية والنقد المتبادل.

٢/ كان للمناظرة الفقهية حضور كبير في فقه الأئمة الأربعة سواء كان ذلك في مسلك طلبهم للعلم أو في مسلك تعليمهم لتلاميذهم.

٣/ هناك عوامل خاصة بالمذهب الحنبلي كتأخر نشأته، وتقرير الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ بأن الأصل هو السكوت، وكثرة الروايات المنقولة عنه، هذه العوامل وغيرها جعلت لبعض الأسباب حضوراً في وجود المناظرات الفقهية عندهم؛ كالدفاع عن المذهب، والتصحيح الداخلي، واتخاذها منهجاً في التعلم والتعليم علاوة على التعايش مع الواقع العلمي والاجتماعي.

٤/ يمكن تجلية ضوابط المناظرة الفقهية عند الحنابلة بأنها تدور حول محاور أساسية تتمثل في ما كان منها له علاقة في الدخول بالمناظرات أو عدمه، أو ما كان من قبيل التأكيد على غاياتها التي وضعت من أجلها، أو ما كان مرتبطاً بواقع المناظرات وتأثيراتها، أو ما كان من شروط لازمة في أطراف هذه المناظرات.

٥/ جرت مناظرات الحنابلة الفقهية في العديد من الأماكن، ومن ذلك الجوامع، ومن أكثر الجوامع التي نُقل وجود حلق للمناظرة لهم فيها جامع القصر في بغداد، كما جرت المناظرات الفقهية عندهم في المدارس سواء كانت مدارس خاصة بهم أو مدارس مشتركة مع غيرهم، ومن أشهر مدارسهم الخاصة التي حوت حلقاً للمناظرة مدرسة ابن بكروس في بغداد، ومدرسة الحنبلية الشريفية في دمشق، ومن أشهر المدارس المشتركة التي شارك فيها الحنابلة بالمناظرات المدرسة النظامية في بغداد، كما جرت المناظرات الفقهية عندهم في مجالس الخلفاء والسلاطين، مثل مجلس الخليفة العباسي القادر بالله(ت٤٢٢هـ)، ومجلس الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي (ت٥٨٩هـ)، كما جرت مناظراتهم في مجالس أخرى خاصة وعامة.

٦/ يُعدّ ابن عقيل(ت٥١٣هـ) من أكثر الحنابلة ـ وغيرهم ـ اشتغالاً بالمناظرات الفقهية سواء بالمشاركة فيها أو في ضبط رسومها وقواعدها، أو في توثيقها ونقلها، ولو وصل

كتاب(الفنون) إلينا كاملاً لكان الفارق بينه وبين غيره كبيراً في هذا السياق.

٧/ كان لمناظرات الحنابلة الداخلية ـ مع بعضهم ـ دور في تصحيح الروايات المنسوبة للإمام ـ رحمه الله ـ.

٨/ مناظرات الحنابلة الفقهية من جهة الكم وقعت مع الحنفية في المقام الأول ثم الشافعية، ثم المالكية، وهي أقل بكثير من سابقتيها، ولعل للواقع العلمي الاجتماعي دور واضح في ذلك، فالحنفية لا يتوافقون مع الحنابلة في منهج التعامل مع النصوص ومحل العقل من النقل لذا فربقة الخلاف واسعة بين المذهبين، وأما الشافعية فهم من أقرب المذاهب للحنابلة أصولاً وفروعاً، وأما المالكية فوجودهم يقل في أقاليم الحنابلة حيث أنهم مرتكزون في بلاد المغرب والحنابلة في المشرق.

٩/ هناك قضايا ومسائل أخذت حيزاً كبيراً من مناظرات الحنابلة تاريخياً ومنها قضية المفردات، ومسألة صيام يوم الشك، ومسألة المناقلة في الأوقاف، ومسألة السماع، ومسألة الطلاق الثلاث وغيرها.

١٠/ تميز الحنابلة في مناظراتهم الفقهية ـ على وجه الخصوص ـ بجانب كبير من الموضوعية، ويتمثل هذا في صورة أن ينصر الحنبلي الشافعي أو الحنفي في مناظرته تجاه خصمه المخالف، ولعل هذا يعود لكثرة الروايات المنسوبة للإمام ـ رحمه الله ـ في المسألة الواحدة، فضلاً عن تأخر تشكل المذهب واكتماله عن غيره مما جعل الحنابلة لا ينقل عنهم الدخول في المناظرات المتقدمة زمنياً بالتالي لم توجد تلك النفرة مع بقية المذاهب والتي وجد شيء منها عند غيرهم.

١١/ أثرت المناظرات الفقهية في تشكل أصول المذهب الحنبلي عن طريق إمامه ـ رحمه الله ـ فقد جاء المذهب الحنبلي في اتجاه نقدي لمدرسة الرأي، وقد حضر الإمام

ـ رحمه الله ـ شيئاً من مناظرات هذه المدرسة كما شارك في بعض المناظرات الفقهية مع الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ وغيره.

١٢/ أثّر الواقع الاجتماعي في المناظرات الفقهية عند الحنابلة كماً وكيفاً، فالمناظرات في مرحلة العراق كثيرة، ومع أطراف متعددة وذلك استجابة للواقع الاجتماعي الذي تعددت في الفرق والمذاهب، ثم تأتي المرحلة الشامية ثم المصرية والنجدية، وهذا بحسب ما نقل إلينا على الأقل.

١٣/ من أجلى صور اتخاذ الحنابلة المناظرات الفقهية لقصد التعليم هو ما كان من صور المناظرات الافتراضية سواء ما كان منها بأسلوب "الفنقلة"، أو بطريقة المناظرة الافتراضية الكاملة كما فعل ابن القيم(ت٧٥١هـ)، والسعدي(ت١٣٧٦هـ)، وغيرهم.

التوصيات:

يمكن الخروج من هذا البحث بجملة من التوصيات، لعل أهمها ما يلي:

١/ دراسة تأثير الواقع العلمي والاجتماعي على المناظرات كماً وكيفياً وعلى سبيل المثال تأثيرها على المناظرات الفقهية عند الحنابلة في مراحله الجغرافية الأربع، ومن ذلك دراسة واقع مناظرات الحنابلة الفقهية مع المالكية، وسبب قلتها مع اختلاطهم المحدود بهم خاصة في بلاد المغرب والأندلس.

٣/ دراسة المناظرات الفقهية الافتراضية من ناحية تأصيلية واستقرائية وتحليلية سواء ما كان منها من جهة الأسلوب والصياغة أو ما كان بصورة المناظرات الفقهية الافتراضية الكاملة.

٤/ دراسة بعض المسائل الفقهية المشتهرة عند الحنابلة من ناحية تاريخية فقهية، مثل مسائل الصيام يوم الشك، والمناقلة في الأوقاف، والسماع المحدث، والطلاق الثلاث.

الانكشاف

(حقيقته - أحكامه - تطبيقاته الفقهية)

إعداد:

د. محمد بن خليفه بن راشد المديني

أستاذ الفقه المساعد بكلية الشريعة والدراسات

الإسلامية - جامعة الملك فيصل

malmadini@hotmail.com

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين، صاحب المنة والفضل والخير العميم، والصلاة والسلام على نبينا محمد الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن من أوجب الواجبات وأشرف المهمات تعلم الإنسان المسلم أحكام دينه وشرعة ربه؛ لتستقيم حياته ويؤدي عبادة الله تعالى وطاعته على أكمل وجه وأبهى صورة، وإن من تمام معرفته بأحكام دينه معرفته بالطرق التي تثبت بها الأحكام الشرعية، والتي عني الفقهاء بها، وفصلوا الحديث عنها.

والانكشاف هو أحد طرق ثبوت الأحكام في المسائل الفقهية، ويعني: انكشاف واقع الحال مخالفاً للحكم الصحيح الثابت فيما مضى في مسألة ما، فنعود بالمسألة إلى حكمها الثابت فيما مضى، وذلك يعني نقض الحكم الحاضر الذي انكشف زيفه وبطلانه، وهذه القاعدة هي محل اتفاق بين الفقهاء وإن اختلفت مصطلحاتهم، فلا مشاحة في الاصطلاح، وقد بنى الفقهاء الحكم في طائفة من المسائل في مختلف الأبواب الفقهية على الانكشاف.

ولقد عدَّ فقهاء المالكية "الانكشاف" كقاعدة من ضمن قواعدهم الفقهية، وكطريق من طرق ثبوت الأحكام، وفرقوا بينها وبين الانعطاف، لقربهما في المعنى.

كما أورد فقهاء الحنفية "التبيين" كطريق من طرق ثبوت الأحكام عندهم، وهو يتفق من حيث المقصود منه مع قاعدة الانكشاف.

ثم إن الفقهاء ذكروا قواعد فقهية قريبة في المقصود منها من معنى الانكشاف، كقاعدة: "لا عبرة بالظن البين خطؤه" كما تظهر عناية الفقهاء بالانكشاف من خلال مراعاتهم

لآثاره في فروعهم الفقهية.

بيد أني لم أجد من فصّل في أحكام الانكشاف وبيان آثاره، وتطبيقاته في بحث واحد، وإن كان فقهاء المالكية أوردوا قاعدة الانكشاف، وذكروا فروعاً لبيان اختلاف فقهاء مذهبهم في هذه القاعدة، وكذلك فقهاء الحنفية اهتموا ببيان الفرق بين التبيين وبين الاستناد، من غير مزيد تفصيل.

وبناء على ما سبق، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على بيان معنى الانكشاف وأحكامه والآثار المترتبة عليه، وبيان الفرق بينه وبين غيره من طرق ثبوت الأحكام، إضافة إلى التعرف على طرق المذاهب الفقهية الأربعة في التعامل مع المسائل التي تثبت بطريق الانكشاف، من خلال دراسة بعض التطبيقات في أبواب الفقه.

وقسمت البحث إلى مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

المقدمة، وتتضمن: الافتتاحية، ومشكلة البحث، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجه.

المبحث الأول: حقيقة الانكشاف وعلاقته بالمصطلحات ذات الصلة.

المبحث الثاني: حجية الانكشاف وشروطه وأحكامه.

المبحث الثالث: علاقة الانكشاف بقاعدة: (لا عبرة بالظن البيّن خطؤه).

المبحث الرابع: دراسة فقهية لبعض تطبيقات الانكشاف.

ومن أبرز نتائج البحث:

١. إن قاعدة: "الانكشاف" التي نص عليها المالكية – محل الحديث في هذا البحث – مطابقة لقاعدة "التبيين" عند الحنفية.

٢. إن وظيفة الانكشاف الأساسية هي الكشف عن حكم ماضٍ ثابت في واقعة ما، خفي حيناً من الدهر، فحلَّ محلّه حكمٌ زائف، قبل أن يتم نقضه من خلال الانكشاف، فبات الانكشاف ذا وظيفتين، إحداهما: أساسية وهي بيان ثبوت حكم صحيح في الماضي في واقعة ما، خفي حيناً من الدهر، والأخرى: مكمّلة ومتمّمة للوظيفة الأساسية، وهي نقض الحكم الحاضر الذي ثبت زيفه وبطلانه من خلال الانكشاف.

٣. إن قاعدة: "لا عبرة بالظن البين خطؤه" تلتقي مع الانكشاف في طائفة من التطبيقات ولا سيما المتعلقة بالحكم الذي انكشف بعد مدة أنه كان خاطئاً؛ استناداً إلى ظن خاطئ، وبذلك تكاد تكون القاعدتان مختلفتين لفظاً، متفقتين معنىً.

ومن أهم التوصيات:

١. الاهتمام بالتراث الفقهي الأصيل باستخراج فوائده واستثمار فرائده؛ إذ لا يزال فيه من المصطلحات ما هو بحاجة إلى إماطة اللثام عن ماهيته، ولمّ شتات أجزائه، وتتبّع مظانّه وتطبيقاته، وهي تشكّل بمجموعها مادة دسمة للدراسة والبحث، ومصطلح "الانكشاف" الذي أبانه هذا البحث خير مثال على ذلك.

٢. كما يوصي الباحث طلبة العلم والباحثين بتوجيه المزيد من اهتمامهم صوب القواعد الفقهية ومقاصد الشريعة؛ إذ لا يزال في هذه المظان من الكنوز ما يحتاج إلى نثر مكنونه وإظهار بريقه، من خلال أبحاثهم، أو رسائلهم الجامعية.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.